وقد تشكل الوفد برئاسة عرفات، الذي تناول في مستهل خطابه في الامم المتحدة الوضع الجديد للمنظمة الدولية التي اصبحت تضم ١٣٨ دولة، معتبراً انها اصبحت اكثر قدرة على تطبيق ميثاقها ومشيراً الى صمود دول عدم الانحياز وانهيار الاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية والعنصرية، وهاجم الولايات المتحدة الاميركية لمواقفها المعادية للشعب الفلسطيني(١٧).

وتناول عرفات تاريخ القضية الفلسطينية، فربط نشأة الحركة الصهيونية بالحركات الاستعمارية في القرن التاسع عشر وركز على سجل الحركة الصهيونية الحافل بالارهاب والهمجية والذي مارسته اسرائيل فأتى على تدمير ٣٨٥ قرية عربية تدميراً تاماً(١٨). ودافع عن الثورة الفلسطينية المسلحة مسجلاً الفارق بين حامل السلاح في سبيل القضية العادلة والاستقلال وبين الارهابي الذي يشن الحرب لاحتلال اوطان الآخرين ونهب خيراتها.

وبالنسبة الى مستقبل فلسطين، قال ان الشعب العربي الفلسطيني يحلم باقامة دولة ديمقراطية يعيش فيها الجميع، على قدم المساواة، في وطن لا طائفي. كما طالب الامم المتحدة باقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي العودة الى بلده واقامة سلطته المستقلة وتأسيس كيانه الوطني على ارضه.

وتناوب على منصة الخطابة مندوبو حوالي ٨٠ دولة ايدوا جميعهم القضية الفلسطينية. وفي هذه الدورة تمكنت م.ت.ف. من انتزاع قرارين هامين:

الاول: الرقم ٣٢٣٦ تحت عنوان «اقرار حقوق الشعب الفلسطيني»، وتكمن اهميته في انه يعتبر «التفسير المنطقي الوحيد لقرارات الامم المتحدة المتعاقبة منذ العام ١٩٤٩، وخاصة الفقرة ١١ من القرار ١٩٤ الذي نص على حق اللاجئين في العودة او التعويض...»، وهو بالاضافة الى انه حق معترف به دولياً، فانه حق وطني ثابت وليس مجرد حق انساني فحسب(١٩). كما اعترف القرار بحقوق شعب فلسطين، كالحق في تقرير المصير، والاستقلال والسيادة الوطنيين، والعودة الى الديار والممتلكات، وان احترام هذه الحقوق امر لا غنى عنه لحل قضية فلسطين بحيث يكون الشعب الفلسطيني طرفاً رئيساً في اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط، وان يستعيد حقوقه بكل الوسائل، وان تدعمه كل الدول والمنظمات الدولية في كفاحه لاسترداد حقوقه. كما تقرر ان يدرج بند «قضية فلسطين» على جدول اعمال الدورة الـ ٣٠ للجمعية العامة.

والثاني: الرقم ٣٢٣٧ المتعلق بـ «منح منظمة التحرير الفلسطينية مركز مراقب». واهمية هذا القرار تتركز في التكريس الدولي لحق م.ت.ف. في تمثيل الشعب الفلسطيني من ناحية، وفي المزايا الاجرائية والمعنوية التي تضمنتها صفة المراقب التي منحت لـ م.ت.ف. بحيث تميزت عن غيرها من الصفات الممنوحة لمراقبي الدول غير الاعضاء الآخرين. ففي حين يدعى هؤلاء المراقبون، في القضايا المتعلقة بهم، عن طريق السكرتير العام للامم المتحدة، ولهم «حقوق» محددة، فان وفد م.ت.ف. يستطيع، على سبيل المثال، ان يطلب الكلمة، وان يشترك في اي مناقشة ليس، فقط، في القضايا التي تتعلق به وبقضيته وإنما في اي موضوع مدرج على جدول الاعمال دون إذن مسبق من اللجنة التي يتحدث امامها. كذلك، له حق الرد دون ان يخضع حقه في ذلك لموافقة مسبقة(٢٠).

وجاء في ديباجة قرار الجمعية العامة: «ان الجمعية العامة، وقد نظرت في قضية فلسطين، وإذ تضع في الميثاق اعتبارها صفة العالمية المقررة للامم المتحدة في الميثاق، وإذ تأخذ في اعتبارها قراري المجلس الاقتصادي لعام ١٩٧٤، وإذ تلاحظ ان كلاً من المؤتمر الدبلوماسي المعني بتأكيد